

نداء حقوقي

من المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية من اجل إطلاق سراح نشطاء كورد سياسيين

تلقينا في المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية، ببالغ القلق والاستنكار، نبأ قيام دورية مسلحة تابعة لقوات الماسايش بالاعتداء القسري الى جهة مجهولة، للسيد:

· بشار امين عضو مكتب السياسي لحزب الديمقراطية الكوردستاني- سوريا

في تاريخ 20/5/2017 بعد مدهمة منزله الكائن بحي المطار بمدينة الحسكة شمال شرقي سوريا ومازال مجهول المصير.

وفي سياق مماثل، وبتاريخ يوم الخميس الموافق 2017 185، قامت مجموعة مسلحة تابعة لـ قوات الماسايش، بمدهمة منزل السيد:

· نشأت ظاظا عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني- سوريا

بعد محاصرة منزله من كافة الجهات في بلدة تربة سبي بريف الحسكة شمال شرقي سوريا، أثناء عودته من واجب العزاء من مدينة ديريك وتم اقتياده تعسفياً إلى جهة مجهولة. وكان السيد نشأت ظاظا، الحاصل على الجنسية الألمانية، قد دخل إلى سوريا ليلة الأربعاء الماضي عن طريق التهريب، بسبب منعه من الدخول عبر معبر سيمالك الحدودي مع إقليم كردستان العراق من قبل قوات

الاسايش.

يذكر انه، مازالت قوات الاسايش مستمرة بـالتوقيف التعسفي والاحتجاز القسري بحق أعضاء الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي المتالية أسماؤهم:

· الأستاذة فصيلة يوسف، نائبة رئيس المجلس الوطني الكردي ونائبة سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردستاني، والأستاذة فصيلة يوسف (مواليد ١٩٧٠ وأُم لثلاثة أبناء).

· محسن طاهر، عضو الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي.

· محمد أمين حسام، عضو الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي.

وذلك منذ تاريخ 952017 وحتى الآن، يذكر انه، اقدمت دورية مسلحة تابعة لقوات الاسايش بمداهمة مقر الامانة العامة للمجلس الوطني الكردي في مدينة القامشلي - الحي السياحي- وتم اغلاق المكتب، واحتجاز أعضاء الأمانة العامة المتواجدين في المكتب، وتم اخلاء سبيل معظمهم، ويفترات متقطعة، وتم الإبقاء على احتجاز الأسماء الثلاثة المذكورين أعلاه.

- وبتاريخ 852017، وفي مدينة كوباني "عين العرب"-ريف حلب، قامت دورية مسلحة تابعة لقوات الاسايش، بالتوقيف القسري والاحتجاز التعسفي بحق الدكتور محمد أحمد برزاي. رئيس جمعية "هيفي" للصدقة الكوردية الكازاخية. حيث كان الدكتور برزاي بزيارة إلى مسقط رأسه، وتم اقتياده وتعسفا أثناء تواجده في منزل أحد أعمامه، دون تبين أسباب.

- وبتاريخ 1352017، وفي مدينة الرميلان-ريف الحسكة، قامت دورية مسلحة تابعة لقوات الاسايش، بالتوقيف القسري والاحتجاز التعسفي بحق الإعلامي بارزان حسين (بارزان لياني)، عضو الهيئة الإدارية لاتحاد كتاب كوردستان سوريا، وهو مراسل قناة زاكروس برنامج أرك، يذكر ان الإعلامي بارزان حسين، قد تعرض للاحتجاز التعسفي ثلاثة مرات سابقة وتم تهديده اكثر من مرة ومصادرة كاميرته.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية، نتوجه بالنداء الإنساني والحقوقى الى اجهزة الادارة الذاتية وقوات الاسايش، من اجل اطلاق سراح المنشطاء الكورد السياسيين السلميين،
 بة بالكف عن التوقيفات القسرية والاحتجازات التعسفية، والتي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بذلك. ونبدي قلقنا البالغ من ورود أنباء عن استخدام التعذيب والمعاملة الحاطة للكرامة.
 وإننا نطالب بالإفراج الفوري عنهم دون قيد أو شرط ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة وكذلك ضمان أن تكون إجراءات المحاكمة تلك منسجمة مع المعايير والمبادئ المعتمدة لدى هيئات الأمم المتحدة بما فيها المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية المصادرة عام 1985، والمبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة والمصادرة في 1990، وبما يتفق مع توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز 2005، والمتعلقة بالضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين المفقرة (9) التي تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لضمان أن يمنح المحتجز جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية احتجازه، بما في ذلك الحق في الوصول الفوري إلى محام و فحص طبي مستقل، إعلام ذويه وأن يكون على علم بحقوقه في وقت الاحتجاز، بما في ذلك حول التهم الموجهة إليهم، والممثل أمام قاض في غضون فترة زمنية وفقاً للمعايير الدولية.

وإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية، نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة والمحققة والعادلة، لأن الحق في التظاهر السلمي مكفول ومعتترف به في كافة المواثيق الدولية باعتباره دلالة على احترام حقوق الإنسان في التعبير عن نفسه وأهم مظهر من مظاهر الممارسة السياسية الصحيحة، كما هو وارد في المادة (163) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (3)، و المادة (12)، ان حرية الرأي والتعبير. مصونة بالقانون الدولي العام وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتعتبر من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن القواعد الآمرة فيه، فلا يجوز الانتقاص منها أو الحد منها، كما أنها تعتبر حقوق طبيعية تلتصق بالإنسان، ولما يجوز الاتفاق على مخالفتها، لأنها قاعدة عامة، ويقع كل اتفاق على ذلك منعدم وليس له أي آثار قانونية، لذلك فإن القمع العنيف للمظاهرات السلمية جرائم دولية تستوجب المساءلة والمحاكمة.

دمشق في 2152017

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية

1) المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية .

2) اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المرصد).

3) المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية

4) منظمة المدافع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة

5) المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD)

6) منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف

7) لجان المدافع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح)